

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة على الرغم من تراجع الاهتمام الرسمي العربي بالقضية الفلسطينية، في السنوات الأخيرة، إلا أن فلسطين تبقى القضية المركزية في الوطن العربي. ليس لأسباب عاطفية، بحكم تعرض الشعب العربي الفلسطيني للعدوان الاستعماري - الصهيوني منذ ما يزيد على مائة عام، بل لأن هذا العدوان موجّه في الأساس ضد الأمتين العربية والإسلامية. ولهذا، فإن الصراع العربي - الاسرائيلي لن ينتهي بتوقيع اتفاقية تسوية بين دولة عربية والكيان الصهيوني، بل سيستمر ما دام هذا الكيان موجوداً في فلسطين يمارس شتى الأعمال الإرهابية والعنصرية ضد العرب والمسلمين، ويهدد الاستقرار والأمن في المنطقة.

وفي البداية لا بد من التذكير بأهمية البحث في الدائرة العربية كوحدة واحدة، على أساس أن النظام الإقليمي العربي ما زال قائماً، بالرغم من الأزمة التي يعاني منها، لأن استمرار اجتماعات جامعة الدول العربية، بما فيها على مستوى القمة العربية، دليل على ذلك. والنظام الإقليمي العربي الذي هو "مجموعة من الوحدات المتقاربة جغرافياً بينها علاقة توافق اعتماد متبادل أكثر قوة وكثافة من العلاقة بين هذه الوحدات وغيرها من الوحدات خارج النظام، مما يجعل الوحدات المكونة للنظام تدخل في تفاعلات تكون بدورها أكثر كثافة من التفاعلات بينها وبين غيرها من الوحدات"⁽¹⁾، وينطبق هذا التعريف على النظام الإقليمي العربي، لوجود تقارب جغرافي بين الأطراف العربية المشتركة في النظام الإقليمي، وحدث تفاعل عبر التاريخ بين وحداته. مما يدل على وجود خصوصية في النظام الإقليمي العربي، تتعدى ما هو موجود في الأنظمة الإقليمية الأخرى.

ولقد أسهمت القضية الفلسطينية في زيادة الإدراك والوعي القومي عند الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، وجعلتهم يؤمنون بأن معظم المشاكل التي يعانون منها هي بسبب وجود الكيان الصهيوني الدخيل في قلب الوطن العربي. وإذا كانت القوى الاستعمارية قد وجدت "اسرائيل" في وسط الوطن العربي من أجل تجزئته، لاستمرار هيمنتها في المنطقة، فإن القوة الإمبريالية تصر على التآمر على الأمتين العربية والإسلامية، لأن في ذلك ضماناً لبقاء "اسرائيل" نفسها، وحماية لمصالحها. وبسبب أهمية القضية الفلسطينية، فقد كانت القاسم المشترك لجميع المؤتمرات العربية وخاصة مؤتمرات القمم العربية، التي أنشأت ودعمت قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

ونظراً للعلاقة المباشرة بين القضية الفلسطينية والدول العربية، فإن هذا الفصل يبحث في "القضية الفلسطينية والعالم العربي" من خلال التركيز على الأبعاد التالية:

- موقف القمة العربية الذي انعقد في الجزائر ومشروع الملك عبد الله.
- مواقف دول الطوق الرئيسية من القضية الفلسطينية.
- مواقف الدول العربية من الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة.
- التطورات في مجال التطبيع بين الدول العربية و"اسرائيل".
- الموقف العربي والشعبي وتوجهاته.

انعقد مؤتمر القمة العربي الخامس والعشرين في الجزائر، في الفترة ما بين ٢٢-٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥،

موقف القمة العربية في الجزائر ومشروع الملك عبد الله

في ظروف دعوة الأردن، إلى طرح مشروع من أجل تعديل مبادرة السلام العربية. إلا أن الملوك والرؤساء العرب أعلنوا التزامهم بمبادرة السلام العربية التي كان مؤتمر قمة بيروت قد وافق عليها عام ٢٠٠٢، والتي عرفت باسم بمبادرة الأمير عبد الله (الملك عبد الله فيما بعد) أو المبادرة السعودية. وكانت تلك المبادرة قد دعت إلى تحقيق سلام عادل وشامل كخيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً اسرائيلياً بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨) اللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام. وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وحل عادل لقضية اللاجئين، وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع "اسرائيل".

وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف، فقد نصّ المشروع العربي على:

١. يطلب من "اسرائيل" إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.

٢. كما يطالبها بالقيام بما يلي:

أ. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب. التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

٤. قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران / يونيو في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

٣. عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ. اعتبار النزاع العربي - الاسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين "اسرائيل" مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب. إنشاء علاقات طبيعية مع "اسرائيل" في إطار هذا السلام الشامل.

٤. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

٥. يدعو المجلس حكومة "اسرائيل" والاسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه، حمايةً لفرص السلام وحققاً للدماء، بما يمكن الدول العربية و"اسرائيل" من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

٦. يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

٧. يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

ورفضت المبادرة العربية ما جاء في الخطابين المتبادلين بين رئيس الوزراء الاسرائيلي شارون والرئيس الأمريكي الابن جورج بوش، بما في ذلك تلك التي تستبق نتائج المفاوضات حول مسائل الوضع النهائي. كما أعلنوا التزام الدول العربية بمواصلة دعم "السلطة الوطنية الفلسطينية حتى تتمكن من الصمود وتحمل أعباء واستحقاقات المرحلة المقبلة". وفيما يتعلق بالانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، أكدت القمة العربية على ضرورة أن يكون الانسحاب من القطاع "في إطار خطة خارطة الطريق وبداية لتنفيذها كاملة، والتأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية وتكاملها الإقليمي بما في ذلك القدس الشرقية"^(٢).

ومع أنه كان على جدول أعمال القمة العربية في الجزائر عدة مسائل أخرى كإصلاحات الجامعة العربية والوضع العراقي، والعلاقات السورية - اللبنانية، إلا أن القضية الفلسطينية والمبادرة العربية والاقتراح الأردني لتفعيل تلك المبادرة كانت أهم ما ناقشته القمة العربية. وكان الأردن قد تقدّم بطرح يربط بين التطبيع العربي مع "اسرائيل" والانسحاب الأحادي الجانب من قطاع

غزة والذي تم إنجازه لاحقاً في شهر أيلول / سبتمبر من عام ٢٠٠٥. ودافع الوفد الأردني عن موقف بلاده من دعوة الدول العربية إلى التطبيع مع "إسرائيل"، ووجه وزير الخارجية الأردني الدكتور هاني الملقبي انتقاداً إلى المعترضين على مشروع القرار حيث قال: "من يريد أن يضع أشياء غير صحيحة في المشروع الأردني، فإنه لم يقرأ المشروع وعليه أن يذهب إلى المدرسة ليتعلم مرة أخرى كيف يقرأ". وأوضح الوزير الأردني، بأن المشروع لا يمس موضوع اللاجئين والقدس، بل الهدف منه تلميع المبادرة العربية وتفعيلها، ولا يهدف لتغيير أي نقطة من نقاط قمة بيروت حول المبادرة العربية^(٣). ومن أجل توضيح الموقف الأردني، وجه الملك عبد الله الثاني (الذي لم يحضر قمة الجزائر) كلمة للقمة العربية تضمنت التأكيد على خارطة الطريق باعتبارها مشروعاً للسلام، كما أكد الملك على تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية في مختلف المجالات، والتركيز على شمولية التسوية على أساس الشرعية الدولية، والمبادرة العربية^(٤).

ونصّ مشروع القرار الأردني بشأن مبادرة السلام العربية على أن "مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، إذ يستذكر مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢. وإذ يُعيد التأكيد على الالتزام العربي بالمبادرة وبالمبادئ التي قامت عليها. ويؤكد مجدداً أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكد إسرائيل في هذا الصدد. وإذ يؤكد مجدداً اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لن يحقق السلام أو الأمن لأي طرف من الأطراف. وبعد أن استعرض مختلف الجهود الدولية لإحياء عملية السلام، يقرر: التأكيد على الالتزام العربي في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كخيار استراتيجي طبقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية، والإعلان عن استعداد الدول العربية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وإقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل وذلك في حال تحقيق السلام العادل والشامل والدائم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد للسلام".

ويظهر في التعديل الأردني المقترح أنه سيؤدي إلى شطب الإشارة إلى القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، الوارد في المبادرة العربية، وتطبيع العلاقات العربية مع "إسرائيل"، وهذا هو السبب في رفض الدول العربية للاقتراح الأردني.

ورفض الفلسطينيون، على لسان رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي، الاقتراح الأردني وتعديل المبادرة العربية. وجاء هذا الموقف منسجماً مع الموقفين السوري واللبناني، الراضين طرح أي مشروع لا يتناول موضوع اللاجئين والقدس. وصرح القدومي "نريد من الأمة العربية بدلاً من أن تمارس الضغط علينا كفلسطينيين وتدعونا إلى المزيد من المرونة أن لا

تطبّع علاقاتها مع اسرائيل"^(٥).

بينما ظهر الموقف المصري على لسان وزير الخارجية أحمد أبو الغيط، بالموقف الوسطي بين الموقعين الأردني والفلسطيني والسوري، إذ قال "إن الورقة الأردنية هي تأكيد للمبادرة العربية للسلام التي تضع الشروط للسلام مع اسرائيل"^(٦). واعتبرت مصر أن المعني المباشر بالمقترح الأردني هو وزير الخارجية الفلسطيني. إلا أن مصر أعلنت تمسكها بالمبادرة العربية في بيروت حيث اعتبرت أن جوهر المبادرة يقوم على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة مقابل التطبيع دون التفاتٍ لكيفية الصياغة.

وأما سوريا، فقد رفضت الاقتراح الأردني وأكدت على ثوابتها الراضية لأي مشروع لا يتناول انسحاباً من الجولان السوري وحل قضية اللاجئين، ورأت في المبادرة العربية سقفاً لا يمكن التنازل عنه وفقاً لقرارات الشرعية الدولية واستحقاقات مدريد. ويتجسد هذا التصور بأقوال نائب وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، على أنه "لا توجد مبادرة عربية سوى مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت ٢٠٠٢"^(٧).

وعبر عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، عن موقف الجامعة العربية بقوله أنه لا سلام بدون ثمن وأنه لا سبب لتعجيل علاقات طبيعية مع "اسرائيل"، وقد حذر من أن "اسرائيل" تسعى لتنازلات عربية من دون أن تقوم بالمثل، وتستمر بالتوسع وبناء المستوطنات. ودعا الدول العربية إلى عدم إقامة علاقات مع "اسرائيل" ما لم تنسحب بشكل كامل وفق قراري مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨) وذلك حتى يكون السلام متوازناً، إلا أن هذا الموقف جُوبه بانتقادات شديدة من جانب "اسرائيل"^(٨).

وأكد المسئولون الجزائريون على رفضهم أن تكون الجزائر، بلد المليون شهيد محطة لتطبيع العلاقات العربية مع "اسرائيل". وأما السعودية، التي مثلها في قمة الجزائر ولي العهد الأمير عبد الله (في ذلك الوقت)، صاحب المبادرة العربية، والتي كان قد قدمها لقمة بيروت، فقد أصرت على عدم تعديل المبادرة. وأجرت اتصالات مع مختلف الدول العربية، لإنجاح القمة العربية وتجنب "المواضيع الخلافية ومن بينها تعديل المبادرة العربية". ولهذا فقد أعاد الملوك والرؤساء العرب التأكيد على المبادرة العربية التي كان قد تم الاتفاق عليها في مؤتمر قمة بيروت، ورفضوا الاقتراح الأردني بتعديل تلك المبادرة.

مواقف دول الطوق الرئيسية من القضية الفلسطينية

موقف مصر:

لا توجد دولة عربية تستطيع أن تؤثر على القيادة الفلسطينية والتنظيمات الفلسطينية مثل مصر، ومع أن دور مصر قد تراجع إلى حد كبير بعد توقيعها على اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩، بعكس ما كانت عليه في فترة الرئيس جمال عبد الناصر، إلا أن مصر استعادت دورها وزاد اهتمامها بالقضية الفلسطينية. ولهذا فسوف نتناول الموقف المصري من القضية الفلسطينية في عام ٢٠٠٥ من خلال أربعة أبعاد: لعب دور الوسيط بين التنظيمات الفلسطينية في القاهرة من أجل الاتفاق فيما بينها على إعلان هدنة مؤقتة مع "إسرائيل". ودور الوسيط بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" للتخفيف من حدة الخلافات بينهما. والتفاوض مع "إسرائيل" من أجل تنفيذ خطة الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، فيما يتعلق بممر رفح، والعلاقات الثنائية بينها وبين "إسرائيل".

ومن المعروف أن مصر لعبت دوراً مهماً في الحوار الفلسطيني - الفلسطيني الذي أدى إلى توصل التنظيمات الفلسطينية لهدنة مؤقتة مع "إسرائيل" حتى نهاية عام ٢٠٠٥، إذ كانت القاهرة مقر حوارات مكثفة عقدتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع جميع فصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس. وكانت مصر قد بدأت عن طريق رئيس المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان، سلسلة من الاتصالات مع التنظيمات الفلسطينية من أجل إقناعها بوقف العمليات الاستشهادية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وإعطاء الفرصة للسلطة الفلسطينية بالتفاوض مع الحكومة الاسرائيلية بأجواء بعيدة عن العنف. ونجحت مصر في الحصول على موافقة ١٢ تنظيماً فلسطينياً بالاجتماع في القاهرة في ١٥ آذار / مارس ٢٠٠٥، بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس وزرائه أحمد قريع، والأمناء العاميين لتلك التنظيمات، ووزير الخارجية المصرية أحمد أبو الغيط وعمر سليمان. وبحث المجتمعون باقتراح مصري لوقف إطلاق النار في الأراضي الفلسطينية، والتزام الفصائل الفلسطينية بهدنة حتى نهاية سنة ٢٠٠٥ مع "إسرائيل". ويبدو أن مصر أرادت أن تدعم موقف الرئيس عباس أمام "إسرائيل" قبل الشروع في مفاوضات ترمي لوضع حل نهائي للصراع بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي. وبعد انتهاء المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام، اتفقت التنظيمات والفصائل الفلسطينية على إعلان القاهرة الذي نصّ على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة

من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم. كما وافق المجتمعون على برنامج عمل لعام ٢٠٠٥ يرتكز على الالتزام باستمرار مناخ التهدئة، مقابل التزام اسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على الفلسطينيين، والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، واعتبار استمرار الاستيطان الاسرائيلي وبناء الجدار العنصري وتهويد شرقي القدس هي عوامل تفجير. كما أكدوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. وعلى تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. واعتُبر الاتفاق الفلسطيني، انجازاً مهماً حققته مصر من خلال الدور الذي لعبته في توصل التنظيمات والسلطة الفلسطينية، إلى هذا الاتفاق.

ولعبت مصر دوراً مهماً من خلال الزيارات المكوكية التي قام بها المبعوث المصري عمر سليمان، بين السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، من أجل التمهيد إلى عقد مفاوضات ولقاءات بين مسئولين من الطرفين. إلا أن "اسرائيل" لم تنفذ ما تم الاتفاق عليه في تلك اللقاءات.

ولعبت مصر كذلك دوراً آخر، في التفاوض مع "اسرائيل" لتسهيل الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة والاتفاق على تواجد دوريات شرطة مصرية على الحدود مع قطاع غزة بالقرب من معبر رفح. ومن المعروف أنه حسب اتفاقيات كامب ديفيد، فإنه لا يحق لمصر إرسال قوات مصرية لترابط على الحدود بالقرب من الحدود الفلسطينية. ووافقت "اسرائيل" على إرسال مصر ٧٥٠ جندياً مصرية لحراسة الحدود مع قطاع غزة. وأكدت مصر على ضرورة أن لا يؤدي الانسحاب الاسرائيلي من غزة إلى تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير للفلسطينيين، من خلال تصميمها على حل معبر رفح الذي يربط مصر مع الأراضي الفلسطينية.

كما وافقت مصر وبناءً على طلب من السلطة الوطنية الفلسطينية على استقبال ٤٩ ضابط شرطة فلسطيني لتدريبهم تمهيداً لتحمل السلطة مسئولية توفير الأمن والنظام حالما ينسحب الاسرائيليون من غزة. وكانت مصر قد قدمت هذا العرض للفلسطينيين منذ زمن بعيد، إلا أن "اسرائيل" كانت ترفض تنفيذه، وبعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تخلت "اسرائيل" عن موقفها السلبي.

وأسهمت مصر كذلك، في انعقاد مؤتمر قمة رابعة في شرم الشيخ في شهر شباط / فبراير ٢٠٠٥، شارك فيها الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن والرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس (أبو مازن) ورئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون، وحضور الرئيس المصري حسني مبارك.

واهتمت مصر باستمرار في انعقاد مؤتمرات في الأراضي المصرية، لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط. ويلاحظ أن مصر كانت تلعب دائماً دور الوسيط بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، أكثر من كونها طرفاً مهماً في الصراع العربي الإسرائيلي. وأعدت في ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥ السفير المصري الجديد محمد عاصم إلى "إسرائيل" لتولي مهامه بعد أكثر من أربعة أعوام من استدعاء السفير السابق. وكانت مصر والأردن، وهما أول دولتين عربيتين أقامتا علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، سحبتا سفيريهما من تل أبيب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ احتجاجاً على "الاستخدام المفرط للقوة" من قبل "إسرائيل" لقمع انتفاضة الأقصى التي بدأت في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. وقرر البلدان إعادة سفيريهما إلى إسرائيل في قمة شرم الشيخ، وكان السفير الأردني قد عاد إلى تل أبيب في العشرين من الشهر نفسه. ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن السفير المصري محمد عاصم قوله لدى وصوله إلى تل أبيب "إنني فخور جداً لأن الرئيس حسني مبارك منحني مسئولية تمثيل مصر في إسرائيل. وإنني أطمح شأني شأن أي سفير في أي بلد أن أطور العلاقات بين دولتنا". كما نقلت الصحيفة الإسرائيلية عن السفير المصري بأنه يحمل رسالة سلام وتعاون ويأمل في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ككل على نحو عادل^(٩).

قال السفير المصري خلال تقديمه لأوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف بأن "خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون للانسحاب من غزة خطوة لبدء تنفيذ خطة خريطة الطريق، والتطورات التي تحدث على الساحة الفلسطينية، كلها تظهر ضوءاً في نهاية النفق، رآته مصر وعملت على استغلاله ولهذا السبب رأت إيفاد سفير لمعرفة ما يجري، وتحسين العلاقات ما أمكن". ولكنه أكد كذلك على أن "هناك ما يبرر أن يكون لمصر سفير وأن تكون هناك علاقات طبيعية مع إسرائيل. والمعيار الرئيسي الذي يشجع هذا أو يخفضه أو يساعد عليه أو يضعفه هو العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية والعلاقات الإسرائيلية العربية بصفة عامة". وتابع قائلاً: "إذا نجحنا في إحراز تقدم في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية سوف تشعر إسرائيل فوراً بمزيد من التقدم في علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي"^(١٠).

وفي مجال التطبيع مع "إسرائيل"، وقعت وزارة الخارجية الأمريكية مع كل من مصر و"إسرائيل" على بروتوكول للتعاون الثقافي بين مصر و"إسرائيل" يتناول التعاون مع ٤ جامعات مصرية وهي جامعات: القاهرة والإسكندرية وعين شمس وأسيوط. وتتضمن برامج التعاون دعوة أساتذة جامعة إسرائيليين لإلقاء محاضرات وتنظيم ندوات ومؤتمرات مشتركة، وتبادل المناهج التعليمية مع الجانب الإسرائيلي^(١١).

وعلى الصعيد الاقتصادي والتطبيع مع "إسرائيل"، وبعد أن وقعت مصر اتفاقية الكويز مع

الحكومة الاسرائيلية والولايات المتحدة، التي تنصّ على السماح بدخول صادرات المنسوجات المصرية إلى الأسواق الأمريكية دون رسوم بشرط ألا تقلّ نسبة المكون الاسرائيلي عن ١١,٧٪، فقد استوردت مصر لأول مرة ٢٥٠٠ طن قطناً من "اسرائيل". كما وقعت مصر و"اسرائيل" على اتفاقية تصدير الغاز المصري لـ "اسرائيل" عبر خط أنابيب يبدأ من منطقة الشيخ زايد شرق العريش وحتى عسقلان، بقيمة مليارين و ٥٠٠ مليون دولار لمدة ١٤ عاماً قابلة للتجديد^(١٢).

ومن جهة ثانية، فقد طالب مستثمرون مصريون بخفض حصة "اسرائيل" في اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة "الكوايز" من نحو ١١٪ إلى ٧٪ فقط. وقال عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات المصرية عبد الوهاب الشرقاوي في تصريح صحافي، أن الجانب الاسرائيلي رفع أسعار الخامات التي تدخل في صناعة المنسوجات المصرية المصدرة للولايات المتحدة كما أنه لا يلتزم بكامل الحصة. وأكد أنه لا بد من وضع آليات جديدة في اتفاق الكوايز لوقف التلاعب الاسرائيلي في الاتفاق وعدم التزامها بالحصة المقررة ورفع أسعار الخامات. وأضاف أن الولايات المتحدة لا تقبل أية منتجات إلا بعد استكمال النسبة الاسرائيلية من الخامات الداخلة في الإنتاج وهي ١١,٧٪ مبيناً أن البديل الوحيد للاتفاق هو إقامة منطقة تجارة تفضيلية مع الولايات المتحدة أسوة بدول أخرى لضمان إتاحة الفرصة للمنتج المصري للدخول والمنافسة في السوق الأمريكي. وقال إنه على "اسرائيل" إذا لم تكن قادرة على توفير احتياجات المصانع المصرية من خلال اتفاقية الكوايز وتوريد النسبة المقررة أن تعيد النظر في هذه النسبة أو تخفيضها إلى النسبة التي تتمكن من توفيرها. وتوقع أن تشهد الفترة القادمة انتعاشاً للصادرات المصرية من المنسوجات من خلال اتفاق الكوايز. وأشار مستثمرون مصريون إلى أن قيمة الخامات والمستلزمات الواردة من "اسرائيل" في إطار اتفاقية الكوايز تصل إلى ٥ ملايين و ٦٠٠ ألف دولار وهي عبارة عن مستلزمات تدخل في صناعة المنسوجات^(١٣).

وانتقدت مجموعات مصرية مناهضة للتطبيع مع "اسرائيل" الاتفاقية، وقالت بأن تصدير الغاز المصري لـ "اسرائيل" يأتي في توقيت متزامن مع اتفاق القاهرة وتل أبيب على توقيع اتفاق تصدير الغاز المصري. وانتقدت تلك المجموعات على موقع مناهضة التطبيع (قاطع.كوم) وعبر العديد من رسائل البريد الإلكتروني التي جرى تداولها إبرام الصفقة، ضمن صفقة الكوايز، بوصفها على "حساب الشهداء الفلسطينيين"^(١٤).

ومع أن "اسرائيل" تحاول أن تنشط التطبيع مع مصر، إلا أن الشعب المصري بشكل عام والمثقفين منهم بشكل خاص يرفضون التطبيع معها. واعترف وزير الثقافة المصري فاروق حسني بأن السفير الاسرائيلي في القاهرة شالوم كوهين، طلب منه تشجيع البرامج الثقافية بين مصر و"اسرائيل"، والزيارات المتبادلة بين المثقفين. إلا أن الوزير المصري أبلغه باستحالة

اتخاذ أية خطوات لتنشيط التطبيع الثقافي بسبب الممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأوضح الوزير للسفير الاسرائيلي أنه لكونه فناناً مصرياً، فإنه يعرف جيداً شعور المثقفين المصريين من رفض قضية التطبيع بشكل كامل، وأن ذلك مرهون بحل شامل وعادل للقضية الفلسطينية وعودة الأراضي العربية المحتلة^(٥).

وتتضح السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية في المقابلة التي أجراها أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية المصرية مع صحيفة هآرتس العبرية، والتي انتقد فيها أعضاء الكنيست الاسرائيلي الذين يعارضون انتشار جنود مصريين عند شريط فيلادلفيا قائلاً إن هدفهم هو التحريض، ووصفهم بأنهم جهات غير مسئولة، على الرغم من أنهم موجودون في الكنيست. وقال إن هدف هذه الجهات التحريض وتعقيد السلام بين "اسرائيل" ومصر والاتفاق مع الفلسطينيين. وقالت الصحيفة الاسرائيلية إن التقارير التي تصل إلى السفارة الاسرائيلية في القاهرة تشير إلى دفع العلاقات بين "اسرائيل" ومصر في كافة المجالات. وقال الوزير المصري بأن هناك عدة عوامل أدت إلى زيادة دفع العلاقات بين مصر و"اسرائيل"، وأن مصر تستخدم إمكاناتها من أجل أن تقود الفلسطينيين إلى نقطة يتمكنون فيها من تسوية خلافاتهم مع "اسرائيل"، وعندها تحاول مصر إقناع "اسرائيل" بذلك. وقال علينا أن ندرك أن "اسرائيل" موجودة في هذه المنطقة، وعلينا التعامل والعمل معها من أجل إقناعها بأنه من أجل الحصول على تطبيع كامل مع العرب يتوجب فعل ما هو ضروري وتمكين نشوء دولة فلسطينية. وقال إن مصر والفلسطينيين وكل العالم العربي يريدون مد يد التطبيع إلى "اسرائيل" وإقامة علاقات بشكل طبيعي، لكن هذا يتطلب من "اسرائيل" أن تتحرك في جبهة السلام بشكل يمكن العرب والمسلمين من بناء الثقة^(٦).

ما زالت "اسرائيل" تعدّ مصر خطراً عليها، وتهاجم وسائل الإعلام الاسرائيلية مصر وسياستها تجاه "اسرائيل"، باعتبارها الخطر الحقيقي المقبل وليس سوريا وإيران، استناداً إلى مخاوف من عمليات التسليح التي يقوم بها الجيش المصري. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، عن مصادر أمنية اسرائيلية:

المصريون يتسلحون ويتقنون، ويبنون جيشاً كبيراً أكثر عصرية. وأنه يوجد في اسرائيل من يقول انه لا يوجد لهم أي عدو يُسوّغ تسليحاً كهذا. صحيح، تفصل الصحراء بيننا وبينهم، وفي حرب اليوم ستكون هذه الصحراء ميدان قتل لكل قوة تحاول التحرك صوب اسرائيل. صحيح، يشتري المصريون طائرات أمريكية عن الرف، أما اسرائيل فتُحسّنها وتجعلها شيئاً مخالفاً تماماً. وصحيح، في سنوات سلطة مبارك الـ ٢٤ رفض أن يُحلّ بالاتفاق مع اسرائيل حتى عندما غزونا لبنان وضررنا الفلسطينيين. ولكن - كما يحبون تذكيرنا - قد تتغير السياسة في النظم العربية برصاصة واحدة. فضلاً عن ذلك، يوجد لدينا الآن الكثير جداً من الاحتكاك بمصر. الحدود في رفح، والعلاقة بمنظمات

الرفض الفلسطينية، والخط المخترق للتهريبات من نتسانيه إلى إيلات. في كل واحدة من هذه النقاط يمكن أن يكون عدم تفاهم، يُترجم إلى تهديد على عكس ما يكتب من يصغون في الأساس إلى موظفي المالية الاسرائيلية. وسيكون المسدس العربي المعلق في الجدار مستعداً لإطلاق النار منه في وقت ما. الحديث عن تخوف في اليوم الذي نفهم فيه أننا بنينا هنا، بثمن عظيم، قوة عسكرية قوية، لديها فضل قدرات قياساً إلى التهديدات التي احتمالها صفري، لكنها لا تستطيع أن تضمن نصراً في معارك حقيقية، لأن من لا يحدد أهداف القتال فلن ينتصر أبداً، وسنبدأ بسؤال أسئلة كثيرة جداً. الأسهل، والطبيعي، والمُحّ تقريباً، تحذيرنا من الميادين القديمة. ولهذا استعدوا: في السنة القريبة توشكون على سماع الكثير عن مصر^(١٧).

موقف الأردن:

يُعدّ الأردن من أكثر الدول العربية ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، ولهذا فقد كان له مواقف مهمة في عام ٢٠٠٥، كموقفه خلال مؤتمر قمة الجزائر ومن الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة والتطبيع مع "اسرائيل". واتضح موقف الأردن من القضية الفلسطينية خلال مقابلة أجراها الملك عبد الله مع الشبكة الثانية للتلفزيون الاسرائيلي، أعلن فيها عن مشروع أردني لتحريك خطة السلام العربية "المعدلة" مع "اسرائيل"، قبل انعقاد القمة العربية، وقال إن الأردن يريد مع مصر والسعودية تحريك خطة السلام العربية "بشكل يتيح قبولها بطريقة أفضل من قبل الاسرائيليين". ورأى الملك أنه يمكن تسوية المشاكل الأساسية في النزاع العربي - الاسرائيلي وخصوصاً مشكلتي اللاجئين والقدس الشرقية، خاصة بعد انتخاب محمود عباس وتبني رئيس وزراء "اسرائيل" أرييل شارون خطة للانسحاب من قطاع غزة في العام الحالي. إلا أنه حذر من أن نجاح عملية السلام يقتضي أن تكون للفلسطينيين دولة قابلة للبقاء. وقال "حتى يكون للفلسطينيين مستقبل ينبغي أن تكون لهم دولة قادرة على البقاء وما أعنيه بكونها قادرة على البقاء هو جغرافياً"^(١٨).

وبالنسبة للتطبيع مع "اسرائيل"، فقد شهد عام ٢٠٠٥ تطوراً مهماً في تطبيع العلاقات بين الأردن و"اسرائيل"، فقد زار في مطلع العام وزير الخارجية الأردنية د. هاني الملقى "اسرائيل" والتقى مع المسؤولين الاسرائيليين وعلى رأسهم شارون، بعد فترة انقطاع دامت أربع سنوات منذ بدء انتفاضة الأقصى. وجاءت زيارة الملقى بعد أسبوعين من عودة السفير الأردني لـ "اسرائيل"، ضمن خطوة اتفاق أردنية مصرية اسرائيلية تمت أثناء قمة شرم الشيخ، التي استضافتها مصر بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وشارون، والتي تعهدا فيها بإحياء مسيرة التسوية والعودة لطاولة المفاوضات. وبحث خلال الزيارة الاتفاق الأردني الاسرائيلي

لمشروع شق قناة بين البحرين الأحمر والميت. وقدم الأردن مبادرة لمؤتمر قمة الجزائر لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل".

كما عقدت ندوة في منطقة الباقورة الأردنية حضرها وفد اسرائيلي، تم خلالها بحث الاستثمار المائي الإقليمي في حوض نهر الأردن. وحضر الندوة وزير المياه الأسبق منذر حدادين في حين حضرها عن الجانب الصهيوني وزير البيئة الاسرائيلي شالوم شمعون.

وكان وزير المالية الأردني السابق باسم عوض الله، قد دعا إلى التعاون مع "إسرائيل"، وقال في مقابلة خاصة نشرتها له صحيفة ידיעות أحرونوت الاسرائيلية "إنه يجب علينا أن نبحث معاً عن قنوات أخرى للتعاون، وأن نبني ونبحث عن مستثمرين ونصدر منتوجات مشتركة"، معتبراً قطاعي الأعمال الأردني والاسرائيلي غير نشطين بصورة كافية. ورأى الوزير الأردني أن "إسرائيل" ستتمكن من الاستعانة بالأردن لإقامة علاقات اقتصادية ليس فقط مع العراق وإنما مع باقي الدول العربية أيضاً وذلك لدى حل القضية الفلسطينية. وانتقد الوزير عوض الله في سياق المقابلة إقدام مستشار شارون لمكافحة الإرهاب على تحذير سياح ورجال أعمال اسرائيليين من مغبة زيارة الأراضي الأردنية^(١٩).

وشارك علماء من "إسرائيل" والأردن والولايات المتحدة في مؤتمر علمي تقني، عُقد في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بالقرب من البحر الميت. وناقش المؤتمر موضوع إقامة مشروع مشترك في العربا للتعليم وللتقني، ويتم على أساس هذا المشروع إقامة تطبيع علمي وتقني في مجالات الزراعة والسياحة وصناعة الأدوية ومستحضرات التجميل. وقد بادر إلى عقد المؤتمر صندوق دولي برئاسة رجل أعمال صهيوني.

وأما على صعيد العلاقات التجارية، والقائمة في معظم الأحوال على العلاقات المتداخلة في نسب الإنتاج الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة، فتدل الأرقام الرسمية الأردنية إلى أن إجمالي الصادرات الاسرائيلية للأردن وصل إلى ١٣٤ مليون دولار مقابل ١٠٨ مليون دولار مستوردات من الأردن عام ٢٠٠٣. وارتفعت مستوردات الأردن من "إسرائيل" في العام ٢٠٠٤ إلى ١٦٤ مليون دولار مقابل ١١٦ مليون دولار حجم الصادرات الأردنية. أما في الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥ فبلغ حجم الصادرات الاسرائيلية ٩٩ مليون دولار مقابل ٧٩ مليون دولار صادرات أردنية في الاتجاه المعاكس. ويعمل أكثر من ٦٠ ألف أردني غالبيتهم من أصول فلسطينية، بصورة غير مشروعة في "إسرائيل"، معظمهم في المطاعم والبساتين، كما أن عدداً كبيراً منهم تزوج واستقر هناك.

ومن جهة أخرى، فقد بحث الأردن مع السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" دخول قوات بدر

الموجودة فوق الأراضي الأردنية والتابعة لجيش التحرير الفلسطيني إلى الضفة الغربية. وأعلنت "إسرائيل" أنها ستسمح لقوات بدر التي تبلغ نحو خمسة آلاف، بالدخول إلى الأراضي الفلسطينية قريباً. وقال القائم بالأعمال في السفارة الفلسطينية في عمان عطا الله خيرى إن الأردن بدأ منذ فترة وجيزة بتدريب قوات جيش التحرير الفلسطيني (قوات بدر) المتواجدة على أراضيها على العمل الشرطي، في سبيل تأهيلها للالتحاق بقوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأضاف "إن الأردن يؤهل حالياً قوات بدر من أجل إرسالها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل كقوات أمن فلسطينية لحماية المواطنين وحفظ النظام". وبين أن "منتسبي قوات بدر سيحتفظون بالجنسية الأردنية ولن يتم سحبها منهم". وفتحت قوات بدر باب التجنيد أمام الأردنيين من أصل فلسطيني للالتحاق بها والانخراط في التدريب الذي ستضطلع به الأردن لمدة ثلاثة شهور لإرسالهم لاحقاً إلى الأراضي الفلسطينية. ومن المعلوم أن قوات بدر في الأردن تنقسم إلى أربعة كتائب لا يتجاوز عددها خمسة آلاف شخص. وجاءت تلك التطورات في الوقت الذي تستعد فيه القوات الإسرائيلية للانسحاب من قطاع غزة، بينما تستعد السلطة الفلسطينية لتسلم المهام الأمنية. علماً أن الأردن قد رفض سابقاً فكرة القيام بأي دور أمني في فلسطين، على الرغم من الحديث عن دور مصري متوقع في القطاع^(٢٠).

وكانت قوات بدر التي تضمّ فصيلاً صغيراً مسؤولاً عن حراسة أربعة مقرات فلسطينية في عمان، قد نشرت إعلانات عبر الصحف الأردنية عن حاجتها لتوظيف شبان أردنيين من ذوي أصول فلسطينية لتدريبهم بإشراف الجيش الأردني. ولم تثر النوايا المعلنة لإرسال قوات بدر إلى الضفة الغربية بصفتها قوات أردنية، أي شكوك أو حساسيات لدى الطرف الفلسطيني مما يدل على العلاقة التي تربط الحكومة الأردنية مع القيادة الفلسطينية.

وعلى صعيد آخر، بحث وفد من حركة فتح في عمان مع المسؤولين الأردنيين إعادة فتح مكاتب الحركة وإحياء نشاطها في الأردن. وجرت المفاوضات بين وزير الداخلية الأردنية سمير حباشنة ومستول فتح محمد غنيم. ووضع الأردن شرطاً واحداً ينصّ على فتح المكاتب في العاصمة الأردنية فقط وعدم السماح بفتحها في المخيمات الفلسطينية في الأردن، كما التقى الملك عبد الله بالوفد الفتاوي.

كما اهتم الأردن بقضية عزل البطريرك إيرينيوس الأول عن كرسي البطريركية للروم الأرثوذكس المقدسية بموجب قرار المجمع المقدس والكهنة، بسبب اتهامه ببيع أملاك الكنيسة الأرثوذكسية لمستثمرين يهود في القدس. وأعلن مجلس الوزراء الأردني موافقته على قرار العزل في ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥. كما اهتم أيضاً بملف عشرات الأسرى الأردنيين الذين يقبعون في السجون

الاسرائيلية بسبب عمليات قاموا بها ضد "اسرائيل" قبل توقيع معاهدة السلام معها. وترفض "اسرائيل" الإفراج عنهم كبادرة حسن نية تجاه الأردن، مع انه سبق لها أن أفرجت عن أسرى لعدوها التقليدي (حزب الله) في صفقة سياسية أخرجت الأردن كثيراً.

موقف سوريا:

الموقف السوري في عام ٢٠٠٥ لم يتغير عن الأعوام السابقة، فسوريا ترى أن الجولان السورية ما زالت محتلة، وأن "اسرائيل" ترفض التفاوض معها. ولهذا فقد وقفت ضد تعديل المبادرة العربية للسلام خلال انعقاد مؤتمر قمة الجزائر. وكانت تخشى أن يكون تعديل المبادرة يهدف إلى تطبيع العلاقات العربية مع "اسرائيل" قبل انسحابها من الأراضي العربية التي احتلتها في عدوان عام ١٩٦٧. وأكد وليد المعلم مساعد وزير الخارجية السورية على أهمية بقاء المبادرة العربية للسلام كما وضعت في بيروت من دون تعديل. وأشار المسئول السوري إلى أن الاقتراح الأردني بخصوص مبادرة السلام، تم ترويجه على أنه تطبيع وإلغاء لحق العودة للاجئين الفلسطينيين. ولهذا فقد أكد الرئيس السوري بشار الأسد على تمسك بلاده بمبادرة السلام العربية "لحل جميع مشاكل المنطقة".

ومن جهة أخرى، فقد تحسنت العلاقات السورية - الفلسطينية بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ودعت سوريا الرئيس الفلسطيني محمود عباس لزيارة دمشق. وأبدت خلال الزيارة في تموز/ يوليو ٢٠٠٥ تأييدها للحوار الفلسطيني - الفلسطيني والوحدة الوطنية الفلسطينية. وقال عباس خلال تلك الزيارة أن "لسوريا دوراً مهماً وأساسياً في الشرق الأوسط وعملية السلام، خصوصاً في السلام الفلسطيني - الاسرائيلي". كما أبدى فاروق الشرع وزير الخارجية السورية ترحيبه بالزيارة وقال "إننا مرتاحون لزيارة أبو مازن وأن المحادثات التي سيجريها اليوم مع الرئيس الأسد ستكون في مصلحة القضية الفلسطينية وفي مصلحة السلام العادل والشامل". كما التقى عباس خلال زيارته لسوريا، زعماء حركة حماس والتنظيمات الفلسطينية الأخرى^(٢١).

وأبدت وسائل الإعلام السورية اهتماماً بالزيارة ولقاء الرئيس الأسد في بادرة ملفتة، مع جميع قادة المنظمات الفلسطينية وعلى رأسهم خالد مشعل ورمضان شلح وأحمد جبريل وعربي عواد والعقيد أبو موسى وخالد الفاهوم، إضافة إلى الوفد الفلسطيني الرسمي برئاسة محمود عباس. وكانت المرة الأولى التي يجتمع فيها جميع قادة المنظمات من دون استثناء على طاولة واحدة بحضور الرئيس السوري. مما يدل على اهتمام سوريا بتطورات الملف الفلسطيني على جميع مستوياته والحرص على الوحدة الوطنية الفلسطينية، من دون التدخل المباشر بالخلافات

الداخلية الفلسطينية. والتأكيد على الدور السوري في الملف الفلسطيني على الرغم من معارضة سوريا لاتفاقية أوسلو. وقامت السلطات السورية كذلك، بالإفراج عن آخر سجينين سوريين كانا ينتميان إلى حركة فتح بعد عقدين على اعتقالهما في السجون السورية، كبادرة حسن نية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية.

موقف لبنان :

تقاطعت قضايا كثيرة في الموقف اللبناني من القضية الفلسطينية في هذا العام، وذلك بسبب التطورات الداخلية في لبنان وصدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩، واغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. واعتبر البعض بأن قرار مجلس الأمن يشمل تجريد المقاومة الفلسطينية من السلاح، ووجد البعض الآخر بالعودة لمطالب قديمة بضرورة إبعاد الفلسطينيين عن لبنان ومصادرة أملاكهم، كالدعوة التي دعا إليها حزب حراس الأرز اللبناني. بينما رأت غالبية اللبنانيين وعلى رأسهم حزب الله، بأن القضية الفلسطينية هي قضية الشعب اللبناني الأولى، وبأهمية التحالف مع المنظمات الفلسطينية ضد عدو مشترك هو "إسرائيل".

وفي هذه الأجواء، وبعد خروج القوات السورية من لبنان، بدأ رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة حواراً مع المنظمات الفلسطينية في لبنان في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥ من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقات بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وتنظيم العلاقة اللبنانية - الفلسطينية. وأدت الاجتماعات إلى تشكيل لجنة متابعة للبحث في كل القضايا التي تهم الجانبين، بما فيها الأحوال الإنسانية لمخيمات اللاجئين. وأكد السنيورة، أن السلاح الفلسطيني يجب أن يكون داخل المخيمات بشكل منظم وله مرجعية فلسطينية واحدة يمكن أن تنسق الحكومة والأجهزة الأمنية اللبنانية معها. وأنه على قدر ما على الفلسطينيين احترام سيادة لبنان واستقلاله، يجب على لبنان، بانتظار حل المشكلة الفلسطينية وعودة اللاجئين، واحترام أمن الفلسطينيين وحالتهم الاجتماعية. وفي تصريح لرئيس الوزراء اللبناني، أكد فيه على ضرورة "تنفيس أجواء الاحتقان والتمهيد لبدء حوار لبناني - فلسطيني، لكن نجاحنا بالتعاون مع الجميع، من لبنانيين وفلسطينيين، في نزع فتيل التفجير وفي قطع الطريق على من يراهن على إمكان العودة إلى الوراء لا يعني أن المشكلة انتهت عند هذه الحدود، وبالتالي أن نجلس في البيت مرتاحين، لأننا نعلق أهمية على متابعة الحوار من خلال التواصل مع جميع الفصائل الفلسطينية"^(٢٢).

وحدث توتر في العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، بسبب حدوث اشتباكات بين عناصر من الجبهة الشعبية - القيادة العامة مع الجيش اللبناني، وقد طلبت السلطات اللبنانية تسليمها الأشخاص الذين أطلقوا النار على الجنود اللبنانيين، إلا أنه تم تطويق الحدث بسرعة.

كما زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس لبنان، والتقى مع قادة الفصائل الفلسطينية، وبحث العلاقات الفلسطينية - اللبنانية، وإعادة فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت.

وعلى صعيد آخر، فقد وافق وزير العمل اللبناني طراد حمادة في حزيران / يونيو على تحسين الظروف المعيشية الصعبة للفلسطينيين في لبنان والسماح لهم بالعمل. وقال حمادة إنه يسعى إلى تبني قوانين جديدة من شأنها أن تعطي للفلسطينيين الحق في العمل من دون الحصول على إذن وتوفير فرص عمل بالإضافة إلى أمن اجتماعي. ويمنع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من العمل في ٧٣ وظيفة ويسمح لهم بالعمل اليومي الرخيص فقط. ورفض الوزير اللبناني ربط قراره بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأشاد الفلسطينيون في لبنان بقرار الوزير اللبناني، وقال رئيس اتحاد عمال فلسطين في لبنان صالح العدوي "أن القرار سيتيح مجال العمل لـ ٣٢٥ ألف فلسطيني يعيشون في لبنان لأنهم يشكلون قوة عاملة". وأشادت السلطة الفلسطينية بالقرار الذي عبر "عن روح المسؤولية والعلاقات الأخوية بين الشعبين الفلسطيني واللبناني والذي سيسهم في حل جزء من الضائقة الاقتصادية والأوضاع الصعبة التي يعيشها أبناء شعبنا الفلسطيني في مخيمات اللجوء في لبنان الشقيق إلى حين التوصل إلى حل قضيتهم العادلة على أساس قرارات الشرعية الدولية"^(٢٣).

موقف الدول العربية من الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة

على الرغم من أن الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة كان انسحاباً أحادي الجانب، ولم يتم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، إلا أن "اسرائيل" أشركت بعض الدول العربية كمصر والأردن في تطورات الانسحاب، مثل المحادثات التي تمت بينها وبين مصر فيما يتعلق بتواجد قوات مصرية على الحدود بالقرب من معبر رفح. كما أن الدول العربية دعت إلى أن يكون الانسحاب كاملاً من القطاع ويكون مقدمة لانسحاب آخر من الضفة الغربية، تنفيذاً لخارطة الطريق، وأن يحصل الفلسطينيون على السيادة على الحدود والمعابر، وعدم جعل القطاع سجنًا كبيراً للفلسطينيين. والطلب من الفلسطينيين عدم تضييع أية فرصة لاستعادة أرضٍ مهما كانت مساحتها، وبغض النظر عن نوايا الحكومة الاسرائيلية.

الموقف المصري:

يعتبر الموقف المصري من أهم المواقف العربية بقضية الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة،

وذلك بحكم الارتباط التاريخي، والجغرافي، والسياسي بين قطاع غزة ومصر، فلا يجب أن ننسى أن القطاع تم احتلاله عام ١٩٦٧، وكان تحت الإدارة المصرية. وقد أكد الرئيس حسني مبارك منذ البداية على الموقف المصري، وقال "نأمل أن يتم تنسيق هذا الإخلاء مع الفلسطينيين وإن انسحاب إسرائيل فجأة من قطاع غزة بدون تشاور مع السلطة الفلسطينية سيؤدي إلى حالة من الفوضى"، ودعا مبارك الجانبين إلى تطبيق خارطة الطريق^(٢٤).

كما أبدت مصر رغبة في دعم مكانة السلطة الفلسطينية وتدريب قواتها والمساعدة في عمليات الحوار الفلسطيني، ويمكن إجمال ثوابت الموقف المصري من الانسحاب بالنقاط التالية^(٢٥):

١. انسحاب إسرائيلي كامل وشامل من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية.
٢. عدم تحويل غزة لسجن كبير وتشغيل الميناء البحري والمطار الجوي.
٣. أن يكون هذا الانسحاب جزءاً من خارطة الطريق، وليس بديلاً عنها، وذلك لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وأدرك رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون أنه من غير الممكن استبعاد مصر من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. علماً أنه عارض أي دور لمصر في الانسحاب، عندما طرح مشروعه في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣، معتبراً أن مصر منحازة للفلسطينيين، لكنه سرعان ما غير موقفه عندما تأكد أنه لا يمكن أن ينجح الانسحاب من دون مساعدة مصرية^(٢٦).

وجاء الموقف المصري من خطة الانسحاب منسجماً مع سياستها المعلنة بضرورة المحافظة على دورها في القضية الفلسطينية، وعلى الهدوء والاستقرار داخل قطاع غزة وعلى حدودها الشرقية. ورفضت مصر الموافقة على الاقتراح الإسرائيلي بنقل معبر رفح الذي يربطها مع القطاع إلى منطقة "كيرم شالوم". وتم تشغيل معبر رفح في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥، ولأول مرة من دون وجود "إسرائيل". إذ اكتفى الطرف الإسرائيلي بوجود كاميرات مراقبة مربوطة بجهاز كمبيوتر مركزي في المعبر بين مصر و"إسرائيل"، ويكون الحق لـ"إسرائيل" بالاعتراض على دخول وخروج بعض الأشخاص، بشرط أن يرفع ذلك للأوروبيين والمصريين ثم يرفع للجانب الفلسطيني.

ورحبت السلطة الوطنية الفلسطينية بالموقف المصري، واعتبرته قريباً من الموقف الفلسطيني، ومن الدور المصري في نقل وجهات نظرها لـ"إسرائيل"، في غياب أي تنسيق بينها وبين الحكومة الإسرائيلية.

الموقف الأردني:

لم يكن للأردن دور كبير في الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، بسبب البُعد الجغرافي للقطاع عن الأراضي الأردنية - بعكس ما هو قائم مع مصر - ولعدم حماس "اسرائيل" لهذا الدور. ولكن الأردن أبدى موقفاً مؤيداً للانسحاب، بشرط أن يكون مرتبطاً مع تنفيذ خطة خارطة الطريق، والانسحاب من الضفة الغربية. وهذا ينسجم مع السياسة الأردنية المؤيدة لجميع الحلول السلمية في الشرق الأوسط، وإقامة الدولة الفلسطينية. وسيكون للأردن دوراً أكبر في المستقبل، في حال استعداد "اسرائيل" للانسحاب من الضفة الغربية، وذلك بحكم الارتباط بين الأردن والضفة الغربية الذي بدأ عام ١٩٥٠ بمؤتمر أريحا وضمّ الضفة الغربية للضفة الشرقية من الأردن، وانتهى عام ١٩٨٨ بالقرار الأردني بفك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين. خاصة أن الصحف الاسرائيلية ومراكز صنع القرار الاسرائيلي، تتناقل بين الحين والآخر إمكانية عودة الدور الأردني في الضفة الغربية، بحيث يكون على غرار الدور المصري في غزة. علماً أن الملك عبد الله الثاني أكد في مقابلة له أنه ليس على استعداد "للقيام بأي دور أو عمل يعيد الأردن إلى دائرة الاتهام أو التشكيك أو التخوين كما حدث في الماضي، ودور الأردن الآن تجاه هذا الموضوع مثل دور أي بلد عربي"^(٢٧).

الموقف السوري:

في كل مرة نستعرض فيها موقف سوريا من القضية الفلسطينية، نجد أنها تربط أي تقدم أو تحرك لحل القضية الفلسطينية بتحرير الجولان السورية من الاحتلال الاسرائيلي، ولهذا فهي تسعى إلى تحقيق تسوية مع "اسرائيل"، تعيد لها الأراضي السورية المحتلة.

كما أن وجود بعض قادة المنظمات الفلسطينية في دمشق ومنها حماس والجهاد الإسلامي أعطى لسوريا دوراً مهماً في مستقبل قطاع غزة. وأعلن مهدي دخل الله وزير الإعلام السوري، أن الانسحاب ليس منةً من "اسرائيل" بل هو نتيجة للمقاومة، وأن "اسرائيل" لو كانت مرتاحة في القطاع لما انسحبت منه حتى لو طالبها العالم بذلك^(٢٨). كما حذرت الصحف السورية من احتمال أن يتحوّل القطاع إلى سجن كبير في ظل السيطرة الاسرائيلية، على الحدود والمياه والمعابر.

مثّلت معاهدة السلام التي وقعتها مصر مع "اسرائيل" عام ١٩٧٩، وما نصت عليه من تطبيع العلاقات

التطورات في مجال التطبيع بين الدول العربية و"اسرائيل"

وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، بداية تطبيع العلاقات بين الدول العربية والكيان الصهيوني. وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة لمعاهدة كامب ديفيد على "أن يعمل

الطرفان على إقامة علاقات ثقافية، وتبادل ثقافي بين الطرفين يساعدان على خلق مناخ مناسب للتفاهم والتعاون". علماً أن جامعة الدول العربية كانت قد اتخذت قراراً بمقاطعة "إسرائيل" منذ قيامها، وأنشأت مكتب لمقاطعة "إسرائيل" والشركات الأجنبية المتعاملة معها، ومقره دمشق، لمتابعة تنفيذ قرارات المقاطعة. كما وقّع الأردن معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية المعروفة باتفاق وادي عربة عام ١٩٩٤، الذي نصّ على تطبيع العلاقات وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. والاختراق الاسرائيلي الثالث في تطبيع علاقاتها مع الدول العربية، كان موريتانيا، التي اعترفت بـ"إسرائيل" من دون أن يكون لها أراضٍ محتلة. كما فتحت دول عربية أخرى مكاتب تمثيل وتبادل زيارات تجارية مع "إسرائيل"، كـتونس والمغرب وقطر وعمان، بحجة تشجيع عملية السلام بين الفلسطينيين و"إسرائيل". وأوقفت انتفاضة الأقصى هرولة الدول العربية نحو تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، وقامت بعض تلك الدول بسحب سفرائها ومبعوثيها من الكيان الصهيوني. إلا أنه بعد خفوت أعمال الانتفاضة، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، وانعقاد مؤتمر شرم الشيخ، أعادت مصر والأردن وبقية الدول العربية علاقاتهم الدبلوماسية مع "إسرائيل". وكان الأردن قد قدم مشروعاً إلى مؤتمر القمة العربي في الجزائر، الذي انعقد في شهر آذار/ مارس من هذا العام، من أجل تعديل المبادرة العربية للسلام مع "إسرائيل"، وللتطبيع مع "إسرائيل" وإقامة علاقات معها، من أجل تشجيعها على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما استغلت "إسرائيل" انسحابها من قطاع غزة، للطلب من دول عربية أخرى بإقامة علاقات معها. وتناقلت وسائل الإعلام العالمية والعربية تصريح وزير الخارجية الاسرائيلي سلفان شالوم من أن عشرة دول عربية سوف تُطبع علاقاتها مع "إسرائيل"، بعد الانسحاب من غزة. وانطلقت دعوات التطبيع مع "إسرائيل" من قبل بعض الدول الخليجية، كالكويت والبحرين، وما تناقلته الأنباء عن فتح ممثلية تجارية اسرائيلية في دبي. كما تناقلت وسائل الأنباء عن قرب تدشين العلاقات الاسرائيلية - الليبية، وتحديث صحيفة آفاق عربية عن لقاء بين اللواء (موسى كوسا) رئيس المخابرات الليبي مع شارون والاتفاق على فتح سفارة اسرائيلية في ليبيا وتبادل تجاري. وكان إطلاق دعوات التطبيع الاقتصادي من قبل أربع دول عربية هي: المغرب، ليبيا، قطر، الكويت، ردة فعل على توقيع اتفاقية الكويز (المناطق الصناعية المؤهلة) بين كل من مصر و"إسرائيل" وأمريكا^(٢٩).

وكان التوقيع على اتفاقية الكويز، أهم أحداث التطبيع الاقتصادي في عام ٢٠٠٥، بين "إسرائيل" وكل من مصر والأردن. إذ وقعت مصر على اتفاقية تجارية مع "إسرائيل" تسمى اتفاقية الكويز، والتي تقضي بأن تكون البضائع المصرية التي يتم إعدادها للتصدير للولايات المتحدة مشتملة على مكونات اسرائيلية المنشأ بنسبة ١١,٧٪ من مكوناتها الأساسية. وكان الأردن قد وقع على هذه الاتفاقية في عام ١٩٩٦، إلا أنه قام بتفعيلها في عام ٢٠٠٥. وتأتي خطورة

الاتفاقية بأنه قد تصبح أداة في يد الولايات المتحدة للضغط على الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل". حيث تشترط الولايات المتحدة على الدول العربية حتى تدخل بضائعها السوق الأمريكي أن تحتوي على مواد ذات منشأ إسرائيلي. ولهذا فإن اتفاقية الكوين، بمثابة تأشيرة إسرائيلية لدخول مصر إلى منطقة التجارة الحرة على غرار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، وقد وصفها الدكتور إسماعيل صبري بـ(كامب ديفيد الاقتصادية) مما لها من آثار سلبية على الاقتصاد المصري، ولما استجره على المستوى العربي من اختراق تطبيعي مسموم^(٣٠).

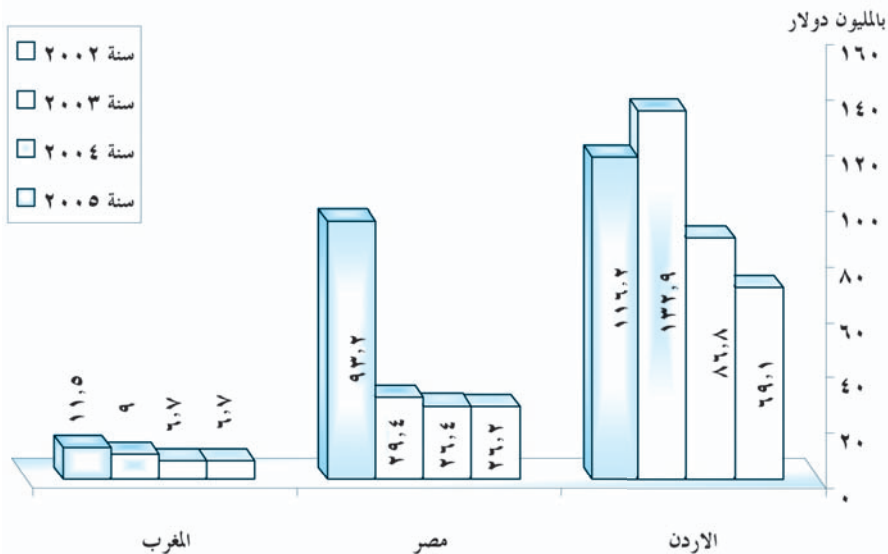
وفي ظل الحديث الأمريكي عن القيام بإصلاحات اقتصادية وجعل منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط منطقة تجارة حرة مفتوحة أمام تغلغل إسرائيلي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي العربي، فقد وقّعت كل من المغرب والبحرين على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، التي تعطي الحرية للشركات الإسرائيلية للعمل في تلك الدول.

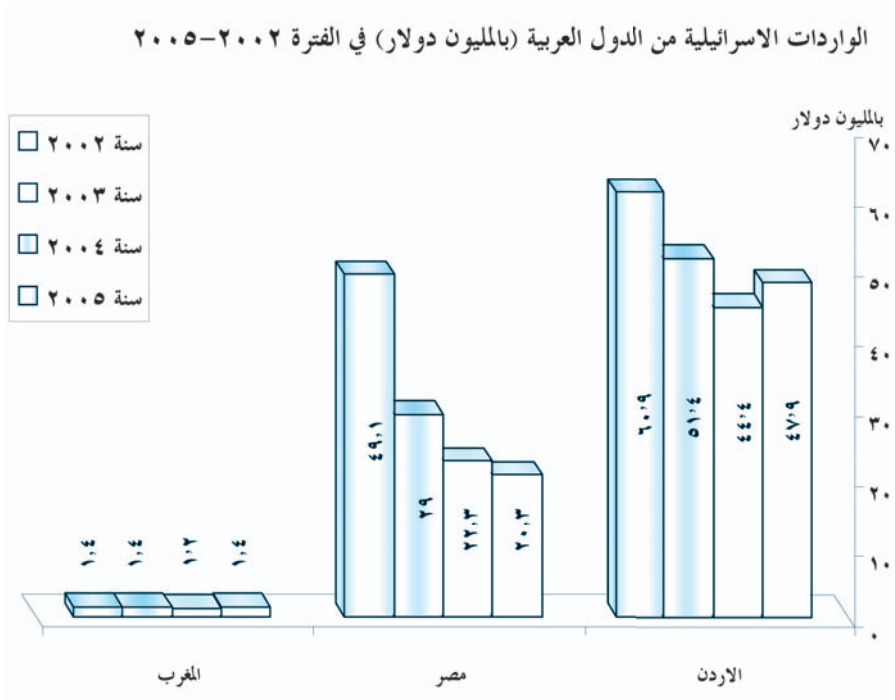
ويُظهر الجدول التالي حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وبعض البلدان العربية حسب المصادر الإسرائيلية^(٣١):

جدول ٣/١: جدول التجارة الاسرائيلية مع الدول العربية (البلغ بالمليون دولار)

الواردات الاسرائيلية				الصادرات الاسرائيلية				البلد
٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	
٤٧,٩	٤٤,٤	٥١,٤	٦٠,٩	٦٩,١	٨٦,٨	١٣٢,٩	١١٦,٢	الأردن
٢٠,٣	٢٢,٣	٢٩	٤٩,١	٢٦,٢	٢٦,٤	٢٩,٤	٩٣,٢	مصر
١,٤	١,٢	١,٤	١,٤	٦,٧	٦,٧	٩	١١,٥	المغرب

الصادرات الاسرائيلية إلى الدول العربية (بالمليون دولار) في الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٢





ما زالت الشعوب العربية
تعدّ القضية الفلسطينية

الموقف العربي والشعبي وتوجهاته

بمثابة القضية المركزية الأولى في الوطن العربي، و"اسرائيل" هي العدو الأول للأمة العربية. وتتجاوب الشعوب العربية دائماً مع تطورات القضية الفلسطينية، وتمارس الضغوط حسب قدراتها على الأنظمة العربية لاتخاذ مواقف مؤيدة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. بل إن موقف الشعوب العربية من الدول الأجنبية مبني على موقف تلك الدول من القضية الفلسطينية، ولهذا فإنها تظهر باستمرار مواقفها المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والمؤيدة دائماً لـ"اسرائيل". ويظهر الموقف الشعبي العربي المؤيد لنضال الشعب الفلسطيني، من خلال موقف تلك الشعوب في رفضها تطبيع العلاقات مع "اسرائيل"، بعكس الموقف الرسمي لبعض الدول العربية المؤيدة للتطبيع مع "اسرائيل". لأن التطبيع يضر بالمصالح العربية والأمن القومي العربي، ويهدف إلى تطويع الشعوب العربية في المشروع الإمبريالي - الاسرائيلي، وإيجاد قاعدة اقتصادية واجتماعية عربية ترتبط مصالحها المشتركة بدور الحفاظ على مصالح "اسرائيل". ومع أن بعض الدول العربية، حاولت رسمياً تطبيع علاقاتها مع "اسرائيل"، إلا أن التطبيع العربي الشعبي فشل بشكل كبير، ولم تحقق "اسرائيل" ما كانت تسعى إليه. وظهر ذلك بوضوح خلال الانتفاضة الفلسطينية والموقف الشعبي الرافض لتطبيع العلاقات مع "اسرائيل" والتعامل معها ومع المنتجات الأمريكية، على أساس أن المقاطعة تشكل إحدى

وسائل المقاومة الشعبية ضد "اسرائيل". وتم تنفيذ حملات واسعة في مختلف الأقطار العربية لمقاطعة المنتجات الأمريكية والاسرائيلية كمشاركة شعبية في دعم الانتفاضة الفلسطينية، وخلق ثقافة المقاطعة في أوساط الجماهير العربية. وتشكلت لجان المقاطعة في الدول العربية، لتحقيق الأهداف التالية:

١. توسيع القاعدة الشعبية العربية الداعمة للفلسطينيين في الصراع العربي-الاسرائيلي، وإعادة الثقة للمواطن العربي وقدرته على المقاومة والإسهام في النضال ضد "اسرائيل" وحلفائها.
٢. اعتماد خطط مقاطعة تسهل على المواطن العربي معرفة المواد التي عليه مقاطعتها، عن طريق نشر قوائم بكل تلك المنتجات، والدول التي عليه أن يقاطع منتجاتها .
٣. الاتصال بمنظمات المجتمع المدني، وتشجيعها للانخراط في حركة المقاطعة وإسهامها في نشر ثقافة المقاطعة^(٣٢).
٤. إسهام المقاطعة في تفاقم الأزمة الاقتصادية في "اسرائيل"، وجعل كلفة الاحتلال للأراضي العربية مرتفعة.

٥. تعريض المصالح الاقتصادية الأمريكية للخطر بسبب الموقف الأمريكي المساند لـ"اسرائيل" والمعادي للأمم العربية، ومكافأة الدول الصديقة على مواقفها المؤيدة للقضايا العربية، وتشجيعها على الاستمرار في تلك السياسة.

وقد نجحت تلك الحملات في إيجاد وعي جماهيري عربي لمقاطعة تلك المنتجات، كرد فعل ضد السياسة الأمريكية الداعمة لـ"اسرائيل"، والممارسات الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

وفي الأردن، تصاعد التحرك الشعبي ضد التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي مع "اسرائيل"، منذ التوقيع على اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤. ودعت الأحزاب والنقابات لتشكيل "المؤتمر الشعبي الأردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع" الذي يصدر نشرة "المجابهة"، كما تصدر "اللجنة الأردنية لمقاومة التطبيع" نشرة "المقاومة"، وهناك لجان خاصة بنقابة المهندسين والجماعات الطلابية التي تصدر نشرة قاوم^(٣٣). واستمرت وتيرة محاربة التطبيع مع "اسرائيل" في عام ٢٠٠٥، ونشطت اللجان الشعبية في التحرك لرفض عودة السفير الأردني لتل أبيب، وإقامة مشاريع أردنية-اسرائيلية مشتركة، ودخول البضائع الاسرائيلية للأسواق الأردنية. واستنكرت النقابات المهنية، عدم مشاركة الأردن في اجتماع مكتب المقاطعة العربية لـ"اسرائيل". وتشكلت لجنة مقاومة التطبيع من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وشخصيات وطنية، دعت المواطنين الأردنيين لمقاومة السلع الاسرائيلية والأمريكية. كما قام طلاب بعض الجامعات الأردنية بتوزيع قوائم تحوي أسماء شركات أمريكية واسرائيلية تطالب بمقاطعتها، ووضع بدائل محلية بدلاً عنها. وذكر أن حجم الاستثمارات الاسرائيلية المعلنة في الأردن حوالي

٢٥ مليون دولار موزعة على ٢٨ شركة. وكان من نتائج المقاطعة أن أغلقت شركة كيتان العاملة في مجال الغزل والنسيج مصانعها في الأردن بعد أن مُنيت بخسائر فادحة. وسرّحت شركة أخرى لصناعة الملابس لها علاقة مع شركات اسرائيلية، أكثر من ١٣٥٠ عامل بسبب الخسائر التي تكبدتها من المقاطعة. كما أفلست شركة أخرى بعد أن سرّحت ٨٥٠ عاملاً من عمالها^(٣٤).

وفي المغرب تصاعدت وتيرة المقاومة الشعبية للتطبيع مع "اسرائيل" في هذا العام. وأكد خالد السفيناني الرئيس السابق لـ "الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني" على أن "المغرب من أغنى الساحات العربية المقاومة للتطبيع، ومقاطعة البضائع الأمريكية والاسرائيلية". وعقد في ذكرى اغتيال الشهيد أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس، مهرجان خطابي في مكناس غرب المغرب، أطلقت فيه مبادرة طلابية ضد التطبيع وقال مصطفى الخلفي رئيس المنظمة الطلابية "إن الشعب المغربي بقواه الطلابية والشبابية يقف ضد هذا المسار التطبيعي"^(٣٥).

وعقد في دول الخليج العربي، "المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني" لدول الخليج في البحرين تحت شعار "نحو آليات شعبية عملية لمقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة"، وقد انبثق عن المؤتمر لجنتين دائمتين هما^(٣٦):

- لجنة دعم الانتفاضة والسمود الفلسطيني.

- لجنة مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

ويقود حملة مجابهة التطبيع ومقاطعة البضائع الصهيونية في البحرين "الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني" التي تصدر البيانات، وتكتب المقالات، وتنظم المظاهرات والاعتصامات والحفلات، كما تصدر الجمعية نشرة باسم (مقاومة - مقاطعة)^(٣٧).

ودعا المؤتمر الشعبي الرابع لمقاومة التطبيع مع "اسرائيل" في الخليج، والذي عقد في الدوحة يوم ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤، إلى وضع آليات جديدة لمنع التطبيع مع "اسرائيل" وإبعادها عن الدخول إلى منطقة الخليج العربي.

وأصدر المؤتمر الوزاري الـ ١٤ لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في ديربان بجنوب إفريقيا في ١٧ آب / أغسطس ٢٠٠٤ قراراً يدعو لفرض مقاطعة شاملة على منتجات المستعمرات الاسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وحظر دخول المستعمرين إلى أراضي الدول الأعضاء في الحركة علاوة على فرض عقوبات على الشركات التي تسهم في بناء الجدار العازل. كما حثّ مجلس الكنائس العالمي، أكبر هيئة دولية تضم المسيحيين غير الكاثوليك، والذي عُقد في باريس في ٢٣ شباط / فبراير ٢٠٠٥ أعضاءه على تصفية استثماراتهم في الشركات التي تتربح من احتلال "اسرائيل" للأراضي الفلسطينية.

ويعترف برنارد لويس Bernard Lewis (مؤرخ بريطاني يهودي شهير، مقيم في أمريكا، ومن أنصار "إسرائيل") بأن "الدوائر الأكاديمية وأصحاب المهن العرب معادون وسيبقون على الأرجح كذلك لمدة طويلة، وينطبق ذلك على وسائل الإعلام". ويرى أن الدول العربية التي أقامت علاقات ومعاهدات مع "إسرائيل"، تشهد هي أيضاً مواقف متصلبة في التطبيع مع "إسرائيل". "فالذين يخالفون الرأي في هذه الدول، يتعرضون للشجب من قبل مواطنيهم الأكثر عناداً"^(٣٨).

ولو أُتيح للشعوب العربية الفرصة والحرية لإظهار مواقفها من القضية الفلسطينية، لكانت تلك المواقف أكثر تأييداً وقوة وتأثيراً في مجريات الصراع العربي - الإسرائيلي. ولكن المهم أن الضغط الرسمي العربي، لم يمنع الجماهير العربية من إظهار مواقفها المؤيدة للانتفاضة الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني، والمعادية للممارسات الاسرائيلية.

خاتمة لم تختلف سنة ٢٠٠٥ بالنسبة للموقف العربي من القضية الفلسطينية كثيراً عن السنوات السابقة، وظلت حالة العجز والتشتت، والانغلاق نحو الخصوصية المحلية هي الحالة الغالبة عربياً. واستمرت الدول العربية في تبني السياسات المعتادة بشأن تحقيق تسوية سلمية مع "إسرائيل" وفق المبادرة السعودية. وتمكن الاسرائيليون من تطوير علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع مصر والأردن، كما حققوا بعض الاختراقات التطبيعية. غير أن المواقف الشعبية العربية لا تزال تشكل داعماً قوياً للصمود الفلسطيني وليس ثمة آمال كبيرة في إحداث تحولات سريعة في المواقف العربية في المستقبل القريب، غير أن حالة الحراك الشعبي، والاندفاع تجاه إقامة أوضاع سياسية أكثر شفافية وديمقراطية، قد يوفّران بارقة أمل في دفع الأنظمة العربية لتحمل مسؤولياتها تجاه فلسطين بشكل أكثر فاعلية.

هوامش

- (١) أحمد يوسف أحمد، "العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي"، في أحمد صدقي الدجاني وآخرون، **التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي** (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ١٩٩٤)، ص ١٩.
- (٢) موقع جامعة الدول العربية: <http://www.arableagueonline.org/arableague/arabic>
- (٣) ضياء مصطفى، "تفعيل المبادرة العربية للسلام بقمة الجزائر"، وحدة الاستماع والمتابعة، إسلام أون لاين، ٢٠ آذار / مارس ٢٠٠٥: www.islamonline.net
- (٤) نص كلمة الملك عبد الله الثاني الموجه للقمّة العربية بالجزائر بتاريخ ٢٢ آذار / مارس ٢٠٠٥، وزارة الخارجية الأردنية.
- (٥) ضياء مصطفى، "تفعيل المبادرة العربية للسلام بقمة الجزائر"، وحدة الاستماع والمتابعة، إسلام أون لاين، ٢٠ آذار / مارس ٢٠٠٥: www.islamonline.net
- (٦) **الأهرام**، ٢٢ آذار / مارس ٢٠٠٥.
- (٧) **جريدة الوفد**، القاهرة، ٢٤ آذار / مارس ٢٠٠٥.
- (٨) أحمد سعد،: **ماذا تمخض عن قمة الجزائر؟: الحوار المتمدن**، ١١٤٩، ٢٣ آذار / مارس ٢٠٠٥، www.regezar.com
- (٩) **المستقبل**، ٨ آذار / مارس ٢٠٠٥.
- (١٠) **جريدة البيان**، قطر، ٢٢ آذار / مارس ٢٠٠٥.
- (١١) **مجلة اللواء**، الأردن، ٤ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (١٢) **الغد**، ٢٢ آذار / مارس ٢٠٠٥.
- (١٣) **جريدة السياسة**، الكويت، ٦ تموز / يوليو ٢٠٠٥.
- (١٤) **مجلة المجتمع**، الكويت، ١٦ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (١٥) **البيان**، قطر، ١٣ تموز / يوليو ٢٠٠٥.
- (١٦) **عرب** ٤٨، ١٠ تموز / يوليو ٢٠٠٥.
- (١٧) **عوفر شليح، يديعوت أحرونوت**، ١٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.
- (١٨) **الحياة الجديدة**، ٨ آذار / مارس ٢٠٠٥.
- (١٩) **القدس العربي**، ٢٠ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٢٠) **المستقبل**، ١٧ آذار / مارس ٢٠٠٥.
- (٢١) **الحياة**، ٧ تموز / يوليو ٢٠٠٥.
- (٢٢) **الحياة**، ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.
- (٢٣) وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا، ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.
- (٢٤) مركز المعلومات الفلسطيني، موقع خاص حول الانسحاب الاسرائيلي: www.sis.gov.ps

- (٢٥) طارق حسن، "تقرير حول: فك الارتباط أحادي الجانب ومستقبل عملية السلام"، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٥٨، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.
- (٢٦) افتتاحية، (بدون مؤلف)، "مصر والانسحاب الاسرائيلي من غزة"، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٦٢، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.
- (٢٧) مقابلة مع الملك عبد الله الثاني، فضائية العربية ٣ آب / أغسطس ٢٠٠٤، وزارة الخارجية الأردنية.
- (٢٨) مجلة البيادر السياسية، فلسطين، العدد ٨٨٥.
- (٢٩) طلعت رميح، "مرحلة جديدة في المسألة: الدعوة الجماعية للتطبيع مع الدولة العبرية"، مجلة البيان، العدد ١٨٩.
- (٣٠) فادي أبو حسان، "التطبيع الاقتصادي الاسرائيلي"، مجلة الوحدة الإسلامية، بيروت، العدد ٤٨، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.
- (٣١) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm
- (٣٢) مية الرحبي، "أولويات المقاطعة وتعثر التجار"، مجلة "قاطعوا" الصادرة عن "حملة مقاطعة داعمي اسرائيل"، بيروت، حزيران / يونيو ٢٠٠٣، ص ٨.
- (٣٣) أحمد شعبان، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شباط / فبراير، ٢٠٠٤)، ص ٢٣٠.
- (٣٤) www.assabeel.net/sections.asp
- (٣٥) عادل إقليعي، "المغرب مبادرة طلابية ضد التطبيع"، إسلام أون لاين نت، ٢١ آذار / مارس ٢٠٠٥.
- (٣٦) أحمد شعبان، مرجع سابق، ص ٢٣٦.
- (٣٧) المرجع نفسه، ص ٢٣٧.
- (٣٨) Bernard Lewis, Predictions The Future of The Middle East, Phoenix, London, 1997, p.52